دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق أهداف التنمية التنمية المحلية حالة ولاية سطيف

The role of SMEs in achieving local development development goals

د. علوني عمار [1] / جامعة سطيف 1 (الجزائر)، *allouni_am@yahoo.fr*

تاريخ الاستلام: 02 / 07 / 2019 تاريخ القبول: 19 / 11 / 2019 تاريخ النشر: 31 / 12 / 2019

ملخص

تتناول هذه المقالة دور وأهمية المؤسسات ص و م في التنمية المحلية نظرا لما تتميز به من مرونة وقدرة على الانتشار في مختلف أقاليم البلد واستغلال موارده المحلية، بالإضافة إلى أنها أداة فعالة في معالجة الكثير من المشكلات الاقتصادية و الاجتماعية المحلية، كالبطالة والفقر وبالتالي خلق نشاط اقتصادي محلي يساهم في استقرار السكان وتلبية حاجياتهم الأساسية.

الكلمات المفتاحية : التنمية المحلية – المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

***Abstract*:**

Cet article a pou objectif de montre le rôle et l'importance de la PME dans le développement local en raison de sa flexibilité et sa capacité d'exploiter les ressources locales, ainsi la PME représente un outil efficace dans le traitement de nombreux problèmes économiques et sociaux tels que le chômage et la pauvreté et de créer une activité économique contribue a la stabilité de la population et répondre aux besoins des collectivités locales.

Keywords: *le développement local,* la PME

[1] المؤلف المرسل: علوني عمار، الإيميل: allouni_am@yahoo.fr

I- تمهيد :

لا احد ينكر اليوم الدور الذي تؤديه المؤسسات ص و م في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أصبح موضوع المؤسسات ص و م من الموضوعات التي تلقى اهتماما بالغاً لدى الدول والمنظمات الدولية فضلاً عن اهتمام الاقتصاديين بها ولعل السبب في ذلك راجع إلى الدور الهام الذي يؤديه هذا القطاع في الدول المتقدمة أو الدول المتخلفة على حد سواء. لقد انعكس الاهتمام بقطاع المؤسسات ص و م في وضع برامج خاصة به وهيئات دعم لأجل تنميته وتطويره، بالإضافة إلى العمل على معالجة كل العقبات التي تعترضه. كما أصبح هذا القطاع الرهان الأساسي في معالجة البطالة، تنمية الصادرات، استغلال الموارد المحلية، خلق الثروة وتنمية الجماعات المحلية، مما أدى إلى نمو المؤسسات ص و م في كل دول العالم، بحيث تجاوز عددها في دول الاتحاد الأوربي 23 مليون مؤسسة و25 مليون في الولايات المتحدة الأمريكية، تساهم هذه المؤسسات بشكل فعال في خلق فرص العمل وصلت إلى 60% من مجمل الوظائف المستحدثة، كما تساهم بحوالي 55% من الاختراعات والابتكارات في الدول المتقدمة و 40% من الصادرات، بالإضافة إلى أن حصتها في الناتج المحلي الإجمالي والتي تجاوزت 50% في معظم هذه الدول[1] و لقد أدركت معظم الدول النامية والمنظمات الدولية في الآونة الأخيرة أهمية قطاع المؤسسات ص و م في محاربة البطالة والفقر واستغلال الموارد المحلية، حيث تؤدي هذه المؤسسات دوراً هاماً في التنمية المحلية لما لها من خصائص ومزايا تؤهلها على الانتشار والتوطن في جميع أقاليم الدولة، مما يساعد على انتشار الأنشطة الاقتصادية المختلفة وهذا يؤدي بدوره إلى نمو متوازن وإزالة الفوارق الجهوية، لقد أشارت الكثير من الدراسات وخاصة تلك التي قامت بها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول العلاقة بين المؤسسات ص و م والتنمية المحلية، إلى أن تدعيم هذه المؤسسات من شأنه أن يخلق تنمية محلية ذاتية تعتمد على الموارد والطاقات المحلية.

I.1- إشكالية البحث :

يهدف هذا البحث إلى الإجابة عن سؤال مفاده ، إلى أي مدى تساهم المؤسسات ص و م في التنمية المحلية، وما هي مساهمتها في التنمية المحلية في ولاية سطيف ؟

II- التعريف بالمؤسسات ص وم [2]، خصائصها وأهميتها:

II- 1- تعريفها:

لقد أثبتت كل الدراسات المتعلقة بالمؤسسات ص وم عن عدم وجود تعريف محدد وموحد لهذه المؤسسات ، بالإضافة إلى أن كلمة "صغيرة" و "متوسطة" لها مفاهيم نسبية تختلف من دولة لأخرى ومن قطاع لآخر حتى في داخل الدولة الواحدة[3] ، ولقد بلغ عدد تعاريف المؤسسات ص و م حوالي 55 تعريفاً في 75 دولة [4]، تعتمد هذه التعاريف على مجموعة من المعايير، و منها[5] معيار عدد العمال وهو أكثر المعايير استخداماً وانتشاراً في العالم بسبب سهولة تقديره، معيار رأس المال المستثمر، معيار حجم الإنتاج والمبيعات، معيار مستوى التكنولوجيا المستخدمة، معيار حجم الأسواق التي يتعامل فيها المشروع، كما أن بعض التعاريف اعتمدت على المزج بين معيارين أو أكثر، ويبقى لكل دولة وفقا لمستواها الاقتصادي والأهداف المراد تحقيقها وحجم الموارد المالية المتاحة اعتماد تعريفا مناسبا لمؤسستها ص و م، فقد فرّق الاتحاد الأوربي بين المؤسسات الكبرى والصغرى والمتوسطة وفقا لمعياري رأس المال وعدد العمال، [6]جاء هذا التعريف لتوحيد الاستفادة من الدعم المالي الذي يقدم لهذا القطاع الذي يعتبر محرك النمو في الاتحاد الأوربي، كما عرفتها الوكالة الأمريكية للتنمية الخارجية "USAÏD" المؤسسة ص وم وفقا لمعايير العمالة ، رأس المال والمبيعات، أما منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية فقد اعتمدت على معيار العمالة في ذلك ، لقد اعتمدت معظم الدول على معيار العمالة لسهولة عملية المقارنة بين المؤسسات، أما الدول التي اعتمدت على معيار رأسمال وجدت صعوبات كبيرة في المقارنة مع الدول الأخرى لاختلاف العديد من العوامل في تقديره .

II- 2- خصائصها:

تتميز المؤسسات ص و م بخصائص تميزها عن غيرها من المؤسسات ومن أهمها:[7]

انخفاض مستويات معامل رأس المال إلى العمل وبالتالي تكون أكثر قدرة على استيعاب فائض العمالة، انخفاض الحجم المطلق لرأس المال اللازم لإنشاء المؤسسة يجعلها أكثر جاذبية لصغار المدخرين ، اختلاف أنماط الملكية، وهي الملكية

لرأس المال اللازم لإقامة المؤسسة والتي تتمثل في الغالب في شكل الملكية الفردية والعائلية أو في شركات أشخاص، هذه الملكية تكون مساعدًا في إبراز خبرات ومهارات الأفراد، انخفاض وفرات الحجم والاستفادة من وفورات التجمع، استخدام قنوات إنتاجية محلية، هذه القنوات تكون ملائمة للظروف المحلية بدرجة كبيرة، القدرة على الانتشار، حيث تتميز بمدى قدرتها على الانتشار على مختلف الأنشطة والمناطق، فصغر حجمها يجعلها لا تحتاج إلى توفر عوامل محددة لأجل انطلاقها وتشغيلها، وبالتالي فهي أداة هامة في تدعيم التنمية المحلية، الإدارة الفردية، إذ يتولى المالك الإدارة وهذا يثير العديد من المشكلات، حيث أن هذا المالك قد لا تتوفر فيه المهارة والكفاءة اللازمتين لإنجاح المشروع.

II- 3- أهميتها:

تشير كل الدراسات إلى أهمية المؤسسات ص و م في اقتصاديات معظم دول العالم، فقد أثبت الواقع أن هذه المؤسسات لها القدرة على الصمود في فترة الأزمات، والمثال على ذلك صمودها أمام تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008، كما أثبت الواقع أيضا أنها المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية في الدول المتقدمة، فقد وصل عدد المؤسسات ص وم في دول الاتحاد الأوروبي إلى 21.6 مليون مؤسسة في 2014 تساهم ب 28 % في الناتج المحلي الإجمالي الأوروبي أما في الدول الخمس وهي إيطاليا، فرنسا ، ألمانيا وبريطانيا فتستحوذ على 66 % من المؤسسات ص وم الأوروبية كما تساهم ب 74 % من القيمة المضافة [8] ، فإيطاليا وايرلندا يعرفان اليوم ببلدان المؤسسات ص و م، ثم دول جنوب شرق آسيا التي بدأت تعتلي مراتب متقدمة في الاقتصاد العالمي بتدعيمها وتنميتها لهذا القطاع، وللوقوف على الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات ص و م ندرج العناصر الآتية:

أ- توفير فرص العمالة: تعتبر المؤسسات ص و م المصدر الرئيسي لتوفير الوظائف في الاقتصاديات النامية أو المتقدمة على حد سواء، لقد تم التأكد من أن المؤسسات الكبرى لم تعد قادرة على امتصاص اليد العاملة الداخلة إلى سوق العمل، فحوالي 40 مليون شخص يدخلون إلى سوق العمل سنوياً حسب تقارير منظمة العمل الدولية[9]، كما أن الأزمات المالية والاقتصادية المتتابعة التي عرفها العالم منذ النصف الثاني من القرن الماضي أدت إلى انهيار وإفلاس العديد من الشركات العملاقة التي قذفت بآلاف العمال إلى البطالة، لذا تم تبني إستراتيجية خاصة بتطوير وتنمية المؤسسات ص و م لما لها من خاصية تجعلها قادرة على خلق وظائف جديدة، وبالتالي التحكم في معدلات البطالة، والجدول الموالي يوضح نصيب المؤسسات ص و م من مجل المؤسسات والعمالة و الناتج المحلي الإجمالي في بعض دول العالم.

جدول (1): نصيب المؤسسات ص و م في مجمل المؤسسات والعمالة و الناتج المحلي الإجمالي في بعض دول العالم (%).

الدولة	نصيب المؤسسات ص و م في عدد المنشآت	نصيب المؤسسات ص و م في العمالة	نصيب المؤسسات ص و م في الناتج المحلي الإجمالي
إيطاليا	97	49,01	40,5
اليابان	95	79	57,03
ألمانيا	99	66	34,9
فرنسا	98	65	61,83
الولايات المتحدة	98	60	48,0

المصدر: د. شفيق الأشقر، المؤتمر العربي الأول للمقاولة الصناعية، الجزائر، 12، 15 سبتمبر2006، ص:6

CNES: Rapport pour une politique de développement de la PME, Avril, 2002, p: 5

ب- تحقيق التنمية الصناعية المتكاملة: إن القاعدة الرئيسية لتنمية المؤسسات ص و م تتجلى في تكاملها المباشر مع المؤسسات الكبرى وذلك من خلال التعاقد، بحيث تلجأ هذه الأخيرة إلى هذا النوع من التكامل نظرا لقدرة المؤسسات الصغيرة على الإنتاج بتكلفة أقل، ففي معظم الدول الصناعية توجهت المؤسسات الكبرى إلى التعامل مع المؤسسات ص و م بحيث أصبحت أجزاء كثيرة من صناعة السيارات مثلا تقوم بها هذه الأخيرة، ففي السنوات الأخيرة عدد المؤسسات ص و م المتعاقدة مع General Motors وRenault و Citroën وصل إلى 3000، 2000، 1500 مؤسسة صغيرة على التوالي، مع العلم أن معظم هذه المؤسسات تنشط في دول جنوب شرق آسيا[10].

ج – الرفع من مستوى الصادرات: تحتل الصادرات أهمية خاصة في التنمية أن النمو السريع للصادرات من السلع والخدمات والتكنولوجيا يعجل بالنمو الاقتصادي،[11] ، لقد نجحت الكثير من الدول في تشجيع قطاع المؤسسات ص و م

على التصدير مما ساعدها على إعادة التوازن إلى موازين مدفوعاتها [12] ، لقد أشارت الدراسة التي قدمتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) إلى أن 25% من المؤسسات ص و م في الدول الأعضاء تتوفر على قدرات تنافسية على المستوى الدولي، وأن 40% من رقم أعمالها يأتي من نشاطها التصديري، كما تساهم هذه المؤسسات بحوالي 25% و 45% من الصادرات العالمية، أما في الدول الصناعية الكبرى ، تساهم في الصادرات الفرنسية بحوالي 24% وهذا سنة (2006) منها 52% في قطاع الأشغال العمومية، 37% في قطاع الخدمات و 14% في قطاع الصناعة [13] ، أما في اليابان فهي تساهم بحوالي 35% من حجم الصادرات اليابانية.[14]

د - **تحسين الجودة وزيادة الإنتاجية:** المؤسسات ص و م أداة هامة في الاستفادة من الموارد المتاحة و ذلك من خلال زيادة إنتاجيتها لصالح المجتمع من جهة وتحسين جودة السلع والخدمات من جهة أخري، و هذا نتيجة المنافسة فيما بين بعضها البعض أو بينها وبين المؤسسات الكبيرة.

هـ – **تعظيم الفائض الاقتصادي للمجتمع:** تساهم المؤسسات ص و م بدور فعال في رفع الكفاءة الإنتاجية وتعظيم الفائض الاقتصادي للمجتمع فإذا ما تم التسليم بأن الفائض الاقتصادي الذي يحققه العامل يتزايد مع كبر حجم المؤسسة، إلا أنه إذا ما تم الربط بين رأس المال المستثمر للعامل والفائض الاقتصادي الذي يحققه حسب حجم المؤسسة نجد أن المؤسسات ص وم هي الأقدر على تعظيم الفائض الاقتصادي للمجتمع[15] . إن الإحصائيات المتوفرة تشير إلى أن المؤسسات ص و م تحقق 53% من القيمة المضافة في فرنسا يتصدرها قطاع البناء والأشغال العمومية بـ 25% والصناعة 36%، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فتساهم بحوالي 54% من القيمة المضافة، كما حققت 4000 مليار دولار كرقم أعمال حسب إحصائيات 2003[16] في هذا البلد، وعلى العموم فإن قطاع المؤسسات ص و م يساهم بأكثر من 50% من القيمة المضافة المحققة في معظم دول العالم.

و – **المساهمة في جذب المدخرات:** تعد المؤسسات ص و م مجالاً خصباً لجذب المدخرات الصغيرة واستخدامها استخداما منتجا نظرا لتميزها باستخدام رأس مال أقل وهذا يجعلها أكثر جاذبية لصغار المدخرين وبالتالي لا تذهب هذه المدخرات إلى مجالات غير إنتاجية.

ز – **المساهمة بشكل فعال في التنمية المحلية:** إن صفة الانتشار الجغرافي التي تتميز بها المؤسسات ص و م تجعل منها أداة لتحقيق أهداف التنمية المحلية وبالتالي تقليل الفوارق بين الحضر والريف أو القطاع التقليدي والمعاصر ، استغلال الموارد المتاحة محليا، تشجيع المؤسسة الصغيرة يسمح بتوطين السكان واستغلال الموارد المتاحة[17]، هذا بالإضافة إلى المجمعات الصناعية التي عرفتها الكثير من الدول مثل Silicon valley في الولايات المتحدة، Arezzo بإيطاليا، Nuremberg في ألمانيا، Valence في إسبانيا و Gnosjö في السويد، هذه المجمعات المكونة من شبكة من المؤسسات ص و م جعلت من الأماكن المتواجدة بها أقطابا اقتصادية ساهمت في المقدرة الاقتصادية للكثير من الدول في العالم[18].

ط – **أداة لمحاربة الفقر:** لقد أدركت الدول والمنظمات الدولية مدى فعالية المؤسسة الصغيرة بالدرجة الأولى في محاربة الفقر وذلك عن طريق ما يسمى بالتمويل المصغر (Micro-credit) ، لتمكين الفقراء من خلق نشاط خاص بهم يسمح لهم بالحصول على مدا خيل يعيشون منها، ولقد أشار البنك الدولي إلى أن عدد الذين يعيشون تحت عتبة الفقر يصل اليوم إلى مليار شخص في العلم[19]، و أن استخدام المؤسسة المصغرة كأداة لمحاربة الفقر أثبتت نجاعتها في الكثير من التجارب في العالم، لعل أهمها تجربة grameen-bank في بنغلاديش.

ي – **توطين السكان والتقليل من الهجرة الريفية:** إن ظروف المعيشة الصعبة والبطالة والفقر وخاصة في الدول النامية، جعلت سكان الريف يهاجرون نحو المدن للتقرب من فرص العمل، مما أسفر عن سلبيات عدة و منها، الضغط على خدمات المرافق المختلفة وانتقال قوة العمل من الريف إلى المدينة وظهور المدن العشوائية، كل هذا جعل الكثير من الدول تتبنى سياسة تثبيت السكان بتدعيم النشاطات الاقتصادية عن طريق تدعيم قطاع المؤسسات ص و م.

إن تدعيم الجماعات المحلية بمؤسسات إنتاجية زراعية أوصناعية صغيرة من شأنه أن يخلق فرص عمل ويرفع من مستوى معيشة السكان ويساعد على نشر الوعي بالعمل الحر وبالتالي يقلل من هجرة اليد العاملة المحلية فتتحول المجموعة المحلية من طاردة إلى جاذبة.

III. دور المؤسسات ص وم في التنمية المحلية، مقاربة نظرية:

III. 1-التعريف بالتنمية المحلية:

إن التعاريف التي قدمت للتنمية المحلية تمزج بين تعاريف الهيئات والمنظمات وتعاريف الاقتصاديين والاجتماعيين والهيئات الدولية، حيث عرفت هيئة الأمم المتحدة التنمية المحلية بأنها "العمليات التي يمكنها توحيد جهود المواطنين والحكومات لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة[20]، كما عرفها José Arocena بأنها تجنيد السكان لأجل تحسين المحيط الذي يعيشون فيه مع توفير قنوات دعم تنمي عمل الفاعلين المحليين وتظافر جهودهم لخدمة المجتمع المحلي[21] . أما Pierre Ducasse فعرف التنمية المحلية على أنها "تجنيد للمتعاملين المحليين (دولة، قطاع عام، خاص، منتجين، مجتمع مدني) المبني على منطق المكان"[22] ، وعليه اعتبرت التنمية المحلية إستراتيجية لتنمية المجتمعات المحلية، هذه الإستراتيجية يجب أن تعتمد على مجموعة قواعد منها[23]، أهداف محددة وفقا للإمكانيات المتاحة، التعاون والتكامل بين كل الفاعلين المحليين، تهيئة مناخ مناسب يسمح باستغلال القدرات المحلية.

لقد بدء مفهوم التنمية المحلية في الثمانينات يأخذ أهمية خاصة في الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، هذه الدراسات التي تمثلت في ما قام به كلا من André Joyal و Gabrielle Tremblay و J.M.Fantan في كندا[24]. و Xavier Greffe في فرنسا "[25]، أما د.عبد المطلب عبد الحميد فعرفها على أنها "العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين المجهود الشعبي والحكومي للارتقاء بمستوى الوحدات المحلية اقتصاديا، اجتماعيا، ثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان التجمعات المحلية [26]. إن عمليات التنمية بجميع مستوياتها،هي علاقة عضوية تؤثر و تتأثر ببعضها البعض بل أنها لا يمكن أن تتحقق بالتركيز على الكل وحده فهي تتناول كل مكونات ذلك الكل بكافة جوانبه[27] ، ومن ثم يمكن القول أن التنمية المحلية هي "مجموع العمليات والأنشطة التي تهدف إلى تطوير المستوى الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات المحلية"[28]

III. 2-المقاولة كمحرك للتنمية المحلية:

لقد حظيت المقاولة في الفكر الاقتصادي بقدر كبير من الاهتمام حيث اعتبر الكثير من الاقتصاديين المقاول درع المؤسسة الصغيرة، وتأتي أهمية هذه المؤسسة نتيجة ظهور العديد من المشكلات التي لم تستطع المؤسسات الكبرى التعامل معها، إن المقاولة ظاهرة معقدة تجمع بين مشروع إنشاء المقاولة وحامل فكرة المشروع وذلك في محيط معين[29]. لقد عرفت العشرين سنة الماضية الكثير من الأبحاث حول المقاول نتيجة تزايد دور المؤسسة ص و م في الفعالية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق تفعيل المحيط بخلق فرص عمل واستغلال الموارد المحلية، فقد اقتنع J. Schumpeter بأن الرأسمالية قبل كل شيء هي قضية أشخاص ولذا اعتبر المقاول الشخص الذي يبحث عن تحقيق مصلحة ما بجمع الوسائل والقدرات من أجل تلبية هذه الحاجات بتحمله المخاطر[30]. يعتبر Richard Catillon (1730) أول من تناول بالدراسة مفهوم المقاول وتبعه فيما بعد مجموعة من الكتاب، ولحد اليوم مازال المقاول محور دراسة ونقاش، فقد ربط GATNER (1993) المقاول بالمؤسسة واعتبرها محرك التنمية، كما اعتبر المقاول محور التطور الاقتصادي[31]. لقد حاول Schumpeter أن يسد الفجوة القائمة بين آراء الماركسيين وآراء النيوكلاسيك المتعلقة بالتنمية الاقتصادية، فهو يرى بأن التنمية الاقتصادية تحدث غالبا في صورة قفزات وتدفقات غير منتظمة لمعظم الاستثمارات التي تدفع الاقتصاد إلى الأمام ، وهذا يتطلب نوعا معينا من الأشخاص وهو المقاول لكي يحرك ويدفع الأشياء إلى الأمام، إن محفزات المنظم قوية في نظر Schumpeter بحيث يقوم بنشاطه الاستثماري في ظل اقتصاد بالغ الديناميكية، ومن ثم عدم التأكد وعليه فإن التنظيم هو مفتاح التنمية[32]. إن التنمية المحلية تعتبر منظومة دائرية متفاعلة مع المحيط لذلك تراوحت نظريات النمو والتنمية بين طرفين، الطرف الأول اعتبر أن قوة الدفع المحركة للعملية التنموية تتدفق من حواف المحيط بصفة أساسية، بينما اعتبر الطرف الثاني أن التنمية تتلقى قوة دفعها من داخلها بالذات[33]. وإذا ما أخذنا الطرف الثاني والذي تبلورت أفكاره مع نهاية القرن الماضي نجد أن التنمية منظومة متمحورة أساسا حول مركزها أو مدفوعة من ذاتها ما يطلق عليه بـ Le développement endogène. هذه النظرة التي تبناها أكثر الاقتصادي الأمريكي Paul Romer ، تدعمت فيما بعد بالأبحاث التي تناولها بعض الكتاب الإيطاليين [34] والمستمدة من التحول السريع الذي عرفته إيطاليا في مجال التنمية المحلية، وعليه ظهر تفسيرين لذلك، الأول مستمد من A.Marshall الذي اعتمد على دور المجمعات الصناعية باعتبارها تولد وفورات بفعل تجمع نشاط صناعي ذي طابع عنقودي تتعامل فيه المؤسسات الصغيرة مع بعضها البعض وفق التخصص في المراحل المختلفة للسلسلة الصناعية

من التصميم إلى الإنتاج إلى التسويق الدولي، لقد ولدت أفكار مارشال مفهوم الإنتاج المحلي ، هذا المفهوم الذي طوره G.Becatteni سنة 1982 وكتاب آخرون [35] الذين جعلوا من موضوع نظام الإنتاج المحلي (SPL) في مقدمة اهتماماتهم خاصة دراسة التجارب المعروفة عالميا ومنها المجمعات الصناعية الإيطالية التي عرفت تطورا ملحوظا منذ الخمسينات، أهمها المجمع الصناعي المتواجد في شمال إيطاليا والمختص في صناعة الخزف حيث تشير بعض الإحصائيات إلى أن هذا الأخير ينتج 30% من الإنتاج العالمي للمادة ويستحوذ على 60% من حجم الصادرات العالمية، بالإضافة إلى تجارب أخرى مثل Silicon Valley في الولايات المتحدة الأمريكية، A Sophia Antipolis في فرنسا، المجمع التكنولوجي Edeon في السويد، المجمع الصناعي في Louvain la neuve ببلجيكا الذي خصص له 40 هكتار من أجل توطين المؤسسات الصغيرة وبرنامج تجمع المؤسسات الصغيرة في النرويج الذي انطلق في 1982، خصصت له الحكومة حوالي 3 مليارات دولار لتمويل مشاريعه [36] ، ناهيك عن العديد من التجارب مثل Bengalor في الهند لأجهزة الإعلام الآلي والبرمجيات ومجمع إنتاج أدوات الجراحة الطبية في باكستان، أما التفسير الثاني والمستمد من أفكار Schumpeter ويطلق عليه اتجاه الشومبتريين الجدد الذي فسر التنمية المحلية بقوة الابتكار وذلك من خلال تنامي القدرة الابتكارية والإبداعات للمؤسسات عبر الزمن ، ومن الشروط التي تجعل منطقة ما ذات كفاءة ديناميكية هما البحث والتطوير، العمل الماهر، تبادل الخبرات والمعارف[37].

III. 3-- مدى ملائمة قطاع المؤسسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاقتصاديات الدول النامية:

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بخصائص تتلاءم وخصائص البلدان النامية وذلك لما لها من قدرة على توفير فرص عمل واستغلال اليد العاملة وتحويلها إلى طاقة منتجة هذا يمكنها من امتصاص فائض العمالة الذي يتزايد سنوياً بتزايد معدل النمو السكاني، قدرتها في تعبئة المدخرات الصغيرة تجربة ، فقد اعتمدت الكثير من هذه البلدان على سياسة التصنيع الثقيل والمؤسسات الكبرى اعتقادا منها أن هذا النموذج يعالج مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية، مما أدخلها في دوامة المديونية الخارجية والتبعية للخارج[38]، صاحبها ارتفاع في معدلات البطالة والفقر وتعثر التنمية الشاملة مع غياب كلي للتنمية المحلية، كل هذا جعلها تسن قوانين وهيئات داعمة للاهتمام بالمؤسسات ص و م من أجل تنمية تعمد على قدراتها الذاتية، المؤسسات ص و م تعتمد على الموارد المحلية في الإنتاج مما يجعلها تتلاءم مع وضعية الدول النامية نظراً لتوفر هذه الموارد لكنها غير مستغلة لصالح التنمية الاقتصادية. إن المتمعن في خصائص المؤسسات ص و م ومقارنتها بخصائص البلدان النامية (البطالة، الفقر، سوء استخدام الموارد المعطلة، الاعتماد على الواردات، ضعف الصادرات من السلع والخدمات والاختلال في نمو القطاعات الاقتصادية،... الخ) سوف يدرك مدى ملائمة هذه المؤسسات لظروف هذه البلدان، لقد أصبح الاهتمام بقطاع المؤسسات ص و م ضرورة حتمية نابعة من الدور الذي تؤديه هذه المؤسسات في التنمية الشاملة من خلال تجارب بعض الدول النامية مثل الهند، ماليزيا وبعض الدول العربية كمصر، تونس والمغرب.

IV . واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأهميتها الاقتصادية:

مع بداية القرن الحالي أدركت الجزائر مثلها مثل باقي دول العالم مدى أهمية المؤسسات ص و م في التنمية الاقتصادية، هذا الإدراك جاء نتيجة الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر مع نهاية الثمانينات والتي عجلت بتبني إصلاحات اقتصادية والتحول من اقتصاد موجه إداري إلى اقتصاد السوق، هذه الإصلاحات التي أفرزت مجموعة من الآثار السلبية خاصة في الجانب الاجتماعي، بحيث ارتفع معدل البطالة وبالتالي معدل الفقر مع تراجع معدلات النمو خاصة في القطاعات الإنتاجية، ولإبراز واقع المؤسسات ص و م في الجزائر وأهميتها الاقتصادية والاجتماعية نتناول العناصر الآتية:

IV . 1- نبذة عن تطور المؤسسات ص و م في الجزائر:

تعود نشأة المؤسسات ص و م في الجزائر إلى فترة الاستعمار، حيث لعبت دوراً فرعياً ملحقاً للشركات الكبرى الفرنسية، وابتداءً من سنة 1958 وفي إطار المخطط الاستعماري المعروف بمخطط قسنطينة أصبحت هذه المؤسسات تعمل لأجل تطوير صناعة محلية تخدم المستعمر وذلك من خلال الأرباح التي تحققها بسبب انخفاض تكلفة اليد العاملة، بالإضافة إلى توفير السلع للمعمرين والإبقاء على تبعية الاقتصاد الجزائري لاقتصاد فرنسا [39]، غداة الاستقلال ورثت الجزائر مجموعة من المؤسسات ص و م تتمركز في المدن الكبرى ، تم تشغيلها في إطار قرارات مارس 1963 المتعلقة بالتسيير الذاتي، تنشط هذه المؤسسات في قطاع الصناعات الاستخراجية والصناعات الاستهلاكية. إن السياسة التنموية المنتهجة من طرف الجزائر بعد 1967 ركزت على الصناعات الكبيرة المنتجة لوسائل الإنتاج، بينما المؤسسات ص و م فكان ينظر لها على أساس أنها صناعة ثانية، أما مؤسسات القطاع الخاص فقد تم تأطيرها بموجب قانون الاستثمار 1966[40]، هذا القانون

الذي كرس احتكار الدولة للنشاط الاقتصادي ويسمح فقط لما يسمى بالقطاع الخاص الوطني الموجه، والجدول الموالي يوضح توزيع الاستثمارات الموجهة لتنمية قطاع المؤسسات ص و م للفترة (67 – 79).

جدول (2): توزيع الاستثمارات المخصصة لتنمية قطاع المؤسسات ص و م في الجزائر (67-79)

القطاعات / الفترة	مواد البناء	الصناعات الغذائية	الخدمات	الخشب والورق	النسيج	السياحة	الصناعات الغذائية
73-67	%17	%5	%1	%07	%07	%13	/
79-74	%41	%13	%8	%11	%1	%19	%03

المصدر: خلاصة الحصيلة الاقتصادية والاجتماعية (67-78)، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، ماي 1980، ص 210.

من الجدول يتبين مدى الأهمية التي أولاها المخطط الرباعي الثاني لقطاع المؤسسات المحلية وهذا لأجل توزيع التنمية على مختلف مناطق الوطن، لكن هذه المؤسسات تركزت أكثر في ولايات الهضاب العليا بحوالي 339 مشروع، الولايات الساحلية بحوالي 168 مشروع وولايات الجنوب 87 مشروع، كما أن تأثيرها كان ضعيفا على التنمية المحلية عند مقارنة عدد المشاريع المبرمجة في كل ولاية بعدد سكانها، أما حجم الاستثمارات فقد بلغ حوالي 940 مليون دج، موزعة على الفترة 67-78 أي المخططات الثلاثي، الرباعي الأول والرباعي الثاني.[41] لقد جاء في برنامج المخطط الخماسي الثاني (80-84) ضرورة الاهتمام بقطاع المؤسسات ص و م واعتبارها إحدى أدوات معالجة العجز في مناصب العمل وتدعيم القطاعات الاقتصادية بالخدمات الضرورية، بالإضافة إلى جعلها مكملة للصناعات الكبرى في إنتاج السلع والخدمات[42] ، أما في الفترة (82-88) وحسب توجهات المخططين الخماسي الأول والثاني أعطيت أهمية خاصة لقطاع المؤسسات ص و م، ترجم ذلك في قانون 1982/08/21 المتعلق بالاستثمار الذي أعطى لقطاع المؤسسات ص و م مكانة هامة في استراجية التنمية مما دعمها بمجموعة من الإجراءات التحفيزية كالحق في الحصول على المواد الأولية والتجهيزات، بالإضافة إلى إنشاء ديوان يتكفل بتوجيه ومتابعة الاستثمار الخاص، ولقد اعتبر هذا بداية الاهتمام بالقطاع الخاص وإشراكه في التنمية الاقتصادية.

لكن هذه الإجراءات لم ترفع العراقيل التي يعرفها هذا القطاع[43]، حيث حدد التمويل البنكي بـ 30% من حجم الاستثمار على أن لا يتعدى حجم الاستثمار 30 مليون دج. إن الإجراءات المتخذة قصد تشجيع القطاع الخاص بداية من 1982،أسفرت عن تسجيل حوالي 624 مشروع موزعة على المجالات التي أهملتها المخططات السابقة ، والجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول (3): توزيع المشاريع الاستثمارية في قطاع المؤسسات ص و م (82 – 84).

القطاعات	الصناعات الغذائية	النسيج	مواد البناء	الصناعات الميكانيكية	عدد المؤسسات
1982	%21	%19	%27	%3	104
1983	%29	%14	%13	12	376
1984	%15	%10	%12	%12	624

المصدر: CNES, Rapport sur la PME en Algérie, 2002, p:199

أما الفترة (85-87) فقد عرفت تسجيل حوالي 3549 مشروع بمبلغ استثماري قدره 10.3 مليون دج، تم إنجاز منها حوالي 373 مشروعاً أي ما يعادل 10% فقط من مجمل المشاريع[44]، وهذا راجع إلى البيروقراطية والعراقيل التي تقف عاتقا أمام تطور المؤسسة الصغيرة الخاصة. إن الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر مع بداية سنة 1986 الناجمة عن انخفاض أسعار المحروقات وارتفاع مستوى المديونية وما صحبها من الدعوة إلى ضرورة التخلي عن الاقتصاد المخطط الموجه والانتقال إلى اقتصاد السوق، هذه الوضعية جعلت الجزائر تتبنى مجموعة من التشريعات لتشجيع الاستثمار ومنها المرسوم الخاص بتطوير وتنمية الاستثمارات الصادر بتاريخ 1983/10/05، هذا المرسوم الذي تضمن مجموعة إجراءات جديدة منها حرية الاستثمار[45]، تحديد مدة دراسة الملف الاستثماري بـ 03 أشهر، التقليل من الإجراءات الإدارية المرتبطة بتكوين ملف الاستثمار، لكن الإحصائيات المقدمة في سنة 2000 تشير إلى بقاء معظم المشاريع الاستثمارية مجمدة ، حيث وصل عددها الملفات المتبقية في أدراج الإدارة حوالي 43000 ملف[46]، ولأجل تخطي هذه العقبات تم تعديل قانون الاستثمار بالتعليمة رقم 01 -03 المؤرخة في 2001/08/20، بالإضافة إلى القانون التوجيهي للمؤسسات ص و م الصادر في 2001 والذي اعتبر

كأرضية للانطلاق في تدعيم قطاع المؤسسات ص و م في الجزائر. إن الأهمية التي أولتها الدولة للاستثمارات الخاصة ساهم في تنمية قطاع المؤسسات ص و م حيث وصل عددها إلى 159507 مؤسسة في 1999 موزعة كالآتي:

جدول (4): توزيع المؤسسات ص و م حسب الطبيعة القانونية لسنة 1999

طبيعة المؤسسة	عدد المؤسسات	%	العمالة	%
مؤسسة مصغرة	148.725	93.2	221.975	35.0
مؤسسة صغيرة	9.100	5.75	176.731	27.8
مؤسسة متوسطة	1.682	1.05	235.669	37.2
المجموع	159.507	100	634.375	100

المصدر: CNES, Rapport sur la PME en Algérie, 2002, p13

من الجدول يتبين أن 93.2% من المؤسسات هي مؤسسات مصغرة فيما المؤسسات ص و م تساهم بحوالي 7% من مجموع هذه المؤسسات، كما تساهم بحوالي 53.8% في الناتج المحلي الإجمالي (1998)، وهي تتمركز أكثر في قطاع البناء والأشغال العمومية بحوالي 38.9% يليه قطاع التجارة بـ 10.45% (إحصائيات 1998). إن صدور القانون التوجيهي للمؤسسات ص و م في 2001 كان بمثابة الإطار العام الذي جاء ليدعم نمو وتطور هذا القطاع، ويضع إستراتيجية وسياسة خاصة لتنميته وجعله أداة لمعالجة آثار سياسات الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي والتي تمثلت في ارتفاع معدل البطالة نتيجة تقلص عدد الوظائف المستحدثة في القطاع الاقتصادي العمومي، بالإضافة إلى حل المؤسسات العمومية والذي قذفت بحوالي 400.000 عامل للبطالة بين سنوات (94 -98)، فحسب تقرير المفتشية العامة للعمل لعام 1998 تم حل 815 مؤسسة منها 134 مؤسسة اقتصادية عمومية و679 مؤسسة محلية، نتج عنها ارتفاع عدد العمال المحالين على البطالة الى405000 عامل[47]، مما رفع معدل البطالة إلى حوالي30% مع نهاية 1997 والجدول الموالي يوضح تطور معدل البطالة (1985 -2003).

جدول (5): تطور معدل البطالة في الجزائر (1985 – 2003).

1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
9.7	غ م	21.4	غ م	18.1	15.7	21.2	23.8	23.2
1994	1995	1996	1997	1999	2000	2001	2002	2003
24.4	28.1	28.0	28.0	29.2	29.5	27.3	25.9	23.7

المصدر: Institut de la méditerranée, FEMISE, profil pays, Algérie 2005, p:2

من الجدول يتبين أن تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي وبرنامج التعديل الهيكلي منذ 1994 إلى غاية 2000 ساهمت في رفع معدلات البطالة إلى أعلى المستويات، التفاوت في توزيع الدخل زاد من حدة الفقر الذي وصل إلى 14% حسب بعض تقارير بعض الهيئات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وبالتالي تأثرت الفئات المحرومة، هذا التأثر سببه انفصال السياسة الاقتصادية عن السياسة الاجتماعية وتركيز الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر على إعادة التوازنات الاقتصادية الكبرى وما صاحبها من تخفيض للنفقات الاجتماعية في الميزانية العامة أثر على مستوى الخدمة العمومية والمستوى المعيشي للسكان. إن تدعيم الجزائر لقطاع المؤسسات ص و م كان الهدف منه تدعيم التنمية المحلية وبالتالي استغلال الموارد المحلية وجعلها أداة لقيام تنمية محلية ذاتية تعتمد على استغلال الموارد البشرية، المادية المتاحة والتي الكثير منها معطل وغير مستغل.

IV . 2-- المؤسسات ص وم في ظل برامج النمو والإنعاش الاقتصادي:

أ- آثار برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) على قطاع المؤسسات ص وم: لقد بلغ عدد المشاريع المبرمجة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) والى غاية سنة 2003 ما يقارب 16063 مشروع موزعة (حسب نسب الإنجاز)[48] . 11811 مشروع وصلت نسبة الإنجاز بها إلى 73 % ، 4093 مشروع في طريق الإنجاز بنسبة 26 %، 159 مشروع في مرحلة الانطلاق (قيد الدراسة) ونسبتها 1% ، أما المشاريع المخصصة لتحسين محيط المؤسسات ص و م فتمثلت في [49] إعادة تهيئة 21 منطقة صناعية و05 مناطق نشاط، إعادة تأهيل 38 وحدة صناعية، عصرنه 1600 كلم من الطرقات الوطنية، 2250 كلم طرق ولائية و4600 كلم طرق بلدية، تم توفير ما يقارب 728666 منصب عمل في الفترة الممتدة من 2001 إلى 2003

اقلها كان في الصناعة بحوالي 2119 منصب عمل، الانطلاق في إنجاز 600 كلم من السكك الحديدية، أما عدد المؤسسات ص و م فقد انتقل من 179893 مؤسسة سنة 2001 إلى 225449 مؤسسة نهاية، 2004 أي بمعدل نمو قدره 25.32 % ، والجدول الموالي يوضح ذلك.

جدول (6): تطور تعداد المؤسسات ص و م الخاصة (2001-2004).

2001	2002	2003	2004
179893	188893	207949	225449

المصدر: إحصائيات وزارة المؤسسات ص و م (2001 إلى 2004).

ب- آثار البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005- 2009) على قطاع المؤسسات ص وم:

إن تقييم البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) في مختلف القطاعات الاقتصادية قد يتطلب بحثا مستقلا، لكن انعكاسات هذا البرنامج على قطاع المؤسسات ص و م كانت من حيث توجيه الاستثمار إلى القطاعات ذات العلاقة بالمحيط الاقتصادي ساهمت ولو بشكل بطيء في نمو وتطور تعداد المؤسسات ص و م حيث وصل عددها نهاية 2008 إلى حوالي 331387 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصة، أي بمعدل نمو قدره 30.7 % مقارنة بـ 2005 وأن متوسط عدد المؤسسات المنشأة سنويا يعادل 23000 مؤسسة (بما فيها المؤسسات المعادة للنشاط).

جدول (7): تطور تعداد المؤسسات ص و م الخاصة (2005-2008).

السنوات	2005	2006	2007	2008	النمو
عدد المؤسسات	245842	269803	293946	331387	%34.79

المصدر: وزارة المؤسسات ص و م – إحصائيات 2005-2008 الجدول من ترتيب الباحث.

ارتفع عدد مناصب العمل في قطاع المؤسسات ص و م في الفترة الممتدة من 2005-2008 بشكل ملحوظ خاصة خلال فترة تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي، والجدول الموالي يبين تطور العمالة في قطاع المؤسسات ص و م (2005-2008) خارج قطاع الصناعات التقليدية.

جدول (8): تطور العمالة في قطاع المؤسسات ص و م (2003 -2008).

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008
العمالة في قطاع المؤسسات ص و م	705000	838504	1.157856	1.252.647	1.355.399	1.540209
العمالة الإجمالية [50]	6700000	7.800.000	8100.000	8.688000	8.594.000	9.146.000
مساهمة قطاع المؤسسات ص و م في العمالة الإجمالية	%10.52	%10.75	%14.29	%14.41	%15.77	%16.84

المصدر: جدول مصمم من طرف الباحث من خلال نشرية المعلومات الإحصائية، وزارة المؤسسات ص و م (2003-2008) وإحصائيات الديوان الوطني للإحصاء. Chomagewww.ons.dz/emploi.

إلى غاية 2008/12/31 شغل قطاع المؤسسات ص و م حوالي 1.540.209 عامل أي بمعدل نمو قدره 118% مقارنة بسنة 2003 ، والجدول الموالي يوضح ذلك وأن مساهمة قطاع المؤسسات ص و م بما فيها قطاع الصناعات التقليدية في التشغيل لا تتعدى 17% وهي نسبة ضعيفة مقارنة ببعض الدول التي تجاوزت حصة هذا القطاع في التشغيل 70% و أكثر، أما مساهمة قطاع المؤسسات ص و م في القيمة المضافة الإجمالية فقد وصل إلى حوالي 86% في 2007 و مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وصلت إلى 80.80% في نفس السنة.

ج- **آثار برنامج دعم النمو (2010- 2014) على قطاع المؤسسات ص وم:** إن برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة مابين2010 – 2014 قدرت اعتماداته المالية بحوالي 21.214 مليار دينار جزائري ما يعادل 191 مليار دولار يشمل شقين اثنين هما استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات البنية التحتية وإطلاق مشاريع جديدة ، أما دعم البرنامج لقطاع المؤسسات ص وم فقد أولى البرنامج أهمية كبيرة لهذا القطاع والهدف من التشغيل وبالتالي تخفيض معدلات البطالة حيث خصص ما يقارب 620 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال إنشاء

مناطق صناعية ودعم القروض البنكية التي قد تصل إلى 200 مليار دج لنفس الغرض أما تشجيع إنشاء مناصب الشغل فيستفيد من 220 مليار دج من البرنامج لمرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب الشغل

IV . 3- آليات دعم وترقية المؤسسات ص وم:

لقد تم إنشاء هيئات خاصة هدفها تدعيم الشباب الراغب في إقامة نشاط خاص أو تدعيم العمال الذين فقدوا مناصب عملهم و مؤسسة القرض المصغر تهدف إلى التقليل من الفوارق الاجتماعية والقضاء على ظاهرة الفقر التي عرفتها الجزائر بسبب سياسات الإصلاح الاقتصادي، من أهم هذه الهيئات:

أ- الوكالة الوطنية لتدعيم تشغيل الشباب: أوكلت لها مهمة تدعيم الشباب البطال الأقل من 25 سنة على خلق نشاط خاص ، بالإضافة إلى مهمتها الأساسية وهي المساهمة في إدماج العاطلين عن العمل للتخفيف من حدة البطالة التي أفرزتها سنوات التسعينات والأزمة الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الجزائري.

ج - القرض المصغر: تخصص موارده للبطالين الذين لا يوجد لديهم دخل سواءً منتظم أو غير منتظم، يوجه هذا القرض لشراء تجهيزات صغيرة أو مواد أولية قصد القيام بنشاط خاص لا تتعدى تكلفته 350.000دج ، يسدد ما بين 12 و 60 شهرا، كما تم تدعيم جهاز القرض المصغر بصندوق ضمان القروض المصغرة ممول من طرف الخزينة العمومية لتسهيل عملية التمويل البنكي لهذه القروض وفقا لصيغة التمويل الثلاثي.

د- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة: مختص في إدماج البطالين ما فوق 35 سنة في الأعمال الحرة، والجدول المالي يوضح مساهمة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في إنشاء المؤسسات الصغيرة مقارنة بالوكالة الوطنية لتشغيل الشباب.

جدول (9): تطور تعداد المؤسسات ص وم ، العمالة والاستثمارات 2017/2016 .

هيئة الدعم/ مؤسسة ص وم	2016	2017	2018
Ansej	364000	370210	374325
Cnac	135376	140391	143493
Angem	769643	796333	844926

العمالة

هيئة الدعم/ عامل	2016	2017	2018
Ansej	870617	882003	892699
Cnac	280526	292942	300602
Angem	1154472	1194499	1267389

الاستثمارات

هيئة الدعم	2016	2017	2018
Ansejدج	486 1139598027	1167646867035	11189162058
Cnac مليار دج	,77434832	,30292942	471951,51
Angemدج	,8847199659988	49691596108,88	,8053947900465

المصدر: جدول مجمع من معطيات النشرية الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم 2016 / 2018

يعتبر التمويل من أهم المعوقات التي تعترض نمو وتطور المؤسسات ص و م ليس فقط في الجزائر بل في كل أنحاء العالم، ولهذا الغرض قامت الجزائر بإنشاء الصندوق الوطني لضمان القروض وهذا لتسهيل حصول المستثمرين على القروض البنكية نظرا لعدم توفر الضمانات لدى الكثير من طالبي هذه القروض،

حيث بلغ عدد الضمانات الممنوحة 2289 ضمان بتكلفة قدرها 9.94 مليار دج لكن نلاحظ أن 37% فقط من طلبات ضمان القرض تمت تلبيتها، وهذا لايشجع المستثمرين الصغار وخاصة البطالين [51].

لقد بلغت الموارد المالية المخصصة للمؤسسات ص و م 1748.3 مليار دج مع نهاية سبتمبر 2001، منها 374.9 مليار دج منحها الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط أي ما يعادل 21.4% من مجمل الموارد المجمعة[52] والجدول الموالي يبين تطور القروض المقدمة للقطاع الخاص (2000 – 2007).

نظرا لأهمية الاستثمار في التنمية الاقتصادية تم تدعيمه بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI[53] ، بالإضافة إلى المجلس الوطني للاستثمار (CNI) ، هذه الهيئات التي أوكلت لها مهمة تدعيم الاستثمار وخاصة في المناطق النائية والهضاب العليا، هذه الهيئات التي تعمل بصيغة الشباك الوحيد الذي يعمل على تشجيع المستثمرين بمنحهم امتيازات خاصة، مثل الإعفاءات الجبائية، بالإضافة إلى التقرب من المستثمر بفتح فروع للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في معظم الولايات، والجدول الموالي يوضح نشاط هذه الوكالة إلى غاية 2017، يتبين أن 75% من الاستثمارات وجهت نحو المؤسسات ص و م ، حيث بلغ حجم هذه الاستثمارات حوالي 11780833 مليون دج مقابل 212 مليون دج لصالح المؤسسات الكبرى ، توفر هذه الاستثمارات ما يقارب من 1098011 منصب عمل [54]. لقد أشار القانون التوجيهي للمؤسسات ص و م الصادر في 2001 إلى تدعيم المؤسسات ص و م بهيئات دعم أخرى نذكر منها [55]

الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية ADS، مراكز التسهيل ومشاتل المؤسسات، صناديق ضمان القروض، بورصات المناولة مع إنشاء مجلس وطني لترقية المناولة، نظام للإعلام الاقتصادي خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ترقية عمليات الشراكة عن طريق اعتمادات أرباب العمل، ترقية التكوين لأرباب المؤسسات ص و م لتمكين هذه المؤسسات من التطور والنمو وتفادي التعثر، تشجيع المؤسسات ص و م على التصدير عن طريق هيئات مختصة تساعدها في ذلك. إن التدعيم الذي عرفه قطاع المؤسسات ص و م جعله ينمو بحوالي 73.6% بين سنوات (2003 – 2018) ، بحيث انتقل عدد المؤسسات ص و م الخاصة من 288587 مؤسسة إلى 1093170 أي بزيادة قدرها 804583 مؤسسة في ظرف ستة عشر سنة، أي بمعدل 53638 مؤسسة في السنة وهو معدل ضعيف جدا مقارنة حتى ببعض الدول النامية وهذا ما يبينه الجدول الموالي:

جدول (10): تطور تعداد المؤسسات ص و م (2003 – 2008 – 2010 – 2015 – 2018)

السنوات	2003	2010	2015	2018	النمو 2018/2003
مؤسسات خاصة	288587	619072	934569	1093170	73.6

المصدر: نشرية المعلومات الاقتصادية ، وزارة الصناعة والمناجم (2003-2018)

جدول (11): تطور العمالة في قطاع المؤسسات ص و م (2003 -2008)

السنوات	2003	2010	2015	2018
العمالة في قطاع المؤسسات ص و م	705000	1625686	2371020	2601958
العمالة الإجمالية [56]	6700000	9375000	10594000	10858000
مساهمة قطاع المؤسسات ص و م في العمالة الإجمالية	10.52	16.70	22.38	23.93

المصدر: جدول مختصر من خلال نشرية المعلومات الإحصائية، وزارة الصناعة والمناجم (2003 – 2018)

والجدول يوضح وأن مساهمة قطاع المؤسسات ص و م بما فيها قطاع الصناعات التقليدية في التشغيل لا تتعدى 20% وهي نسبة ضعيفة مقارنة ببعض الدول التي تجاوزت حصة هذا القطاع في التشغيل 70% و أكثر، أما مساهمة قطاع المؤسسات ص و م في القيمة المضافة الإجمالية فقد وصل إلى حوالي 80% في 2018 و مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وصلت إلى 80.80% في نفس السنة.

جدول (12): مساهمة القطاع الخاص والعام في القيمة المضافة (2003 – 2018)

السنوات	2003	2010	2015	2018
قطاع خاص	75.5	78.3	78.2	75.5
قطاع عام	24.5	21.7	21.8	24.5
المجموع	100	100	100	100

المصدر: جدول مختصر من خلال نشرية المعلومات الإحصائية، وزارة المؤسسات ص و م (2003 – 2018)

٧. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المحلية بولاية سطيف:

تعتبر المؤسسات ص و م ركيزة التنمية المحلية في معظم دول العالم لما تتميز به من مرونة وتأقلم مع مختلف الأوضاع الاقتصادية، ولمعرفة مدى مساهمة هذه المؤسسات في تنمية المجموعات المحلية بولاية سطيف نتناول بالدراسة المحاور الآتية:

٧. 1- نبذة عن ولاية سطيف:

تستمد ولاية سطيف خصوصيتها الاقتصادية من موقعها الإستراتيجي، حيث تتوسط ستة ولايات وهمزة بين الشمال والجنوب والشرق والغرب، تحتل المرتبة الثانية وطنيا من حيث عدد السكان بحوالي 1.692.615 نسمة ، سكان ولاية سطيف موزعون على 60 بلدية و20 دائرة كما كما تتوفر ولاية سطيف على شبكة طرقات تقدر الوطنية منها 634.49 كلم والولائية 689.175 كلم والبلدية 2162.180 كلم ، أكثر من 99.01 % من السكان مزودون بالكهرباء، أكثر من 87.35 % مزودون بالغاز الطبيعي، 70 % من سكانها شباب ، منهم 60 % في سن العمل ، حافظت على طابعها الفلاحي بمساحة صالحة بحوالي 86 % ، فيها تمثيل عن كل البنوك المعتمدة بالجزائر (29 بنك) ، تتوفر على قطاع سياحي متنوع (أثري ، حموي ، غابي ، جبلي) ، تتوفر على مناطق صناعية صغيرة ومتوسطة وكبيرة كما أنها من أهم الأقطاب الوطنية في مجال الصناعات ، البلاستيكية ، الغذائية ، البناء والتعمير والصناعات الالكترونية بالإضافة إلى مشاريع كبرى في مختلف القطاعات الري والصناعة والفلاحة والسياحة .

علما أن مدينة سطيف تتوفر على قطبين جامعيين وعلى العديد من مراكز التكوين والمعاهد العلمية والتكنولوجية هذا ما يمكنها من امتلاك موارد بشرية متمثلة في اليد العاملة المؤهلة.

٧. 2. واقع التنمية المحلية بولاية سطيف:

إن سياسات التنمية المحلية التي تعاقبت منذ الاستقلال سمحت بتحقيق نتائج حسنة خاصة في مجال التنمية البشرية لكن لم تنجح في التقليل من الفوارق الجهوية سواءً بين الشرائح الاجتماعية أو النشاطات الاقتصادية، بالإضافة إلى أن الاستثمارات التي قامت بها الدولة خدمت أكثر المجمعات السكنية الكبرى وبقيت المدن الصغرى بعيدة عن تنمية محلية حقيقية، مما شجع على الهجرة نحو المدن الكبرى والمتوسطة وما صاحب ذلك من مشكلات مثل السكن والخدمات ، بالإضافة إلى توفير مناصب العمل والتعليم والصحة وغيرهما من الحاجيات الضرورية.

أ- برامج التنمية المحلية وآليات تدعيم المحيط المحلي بولاية سطيف: على الرغم من الصعوبات التي تعترض تلبية حاجيات المجتمع المحلي تبقى البلدية كقطب قاعدي في بناء تنمية محلية حقيقية وتدعيم الاستثمار المحلي، هذا الاستثمار الذي يتطلب توفر مناخ مناسب وفتح شراكة فعالة بين القطاع الخاص والجماعات المحلية أو شراكة فعالة بين القطاعين العام و الخاص ومختلف الفاعلين في المجتمع المحلي، إن مساهمة المؤسسات ص و م في التنمية المحلية يتطلب توفر مجموعة عوامل نذكر منها البنى التحتية، العمالة ذات الكفاءة، القرب من الموردين والعملاء، الطاقة الكهربائية الكافية، وسائل النقل، المياه والعقار، هذه العوامل تعتبر العمود الفقري للتنمية الاقتصادية المحلية الناجحة، لقد عرفت بلديات ولاية سطيف الكثير من التأخر في مجال التنمية المحلية في مرحلة التسعينات وهذا راجع إلى عدة عوامل نذكر منه الانخفاض الذي عرفته نفقات الدولة ، انخفاض نفقات الدولة وخاصة النفقات ذات الطابع الاستثماري بسبب الشروط التي فرضها صندوق النقد الدولي، ضعف استثمارات القطاع الخاص، غياب كلي لبرامج التنمية المحلية، غياب سلطة حقيقية في البلديات ، حل المؤسسات المحلية مثل المقاولات ما بين البلديات، الأروقة الجزائرية والمؤسسات الإنتاجية والخدمية هذه المؤسسات التي كانت ركيزة اقتصاد الجماعات المحلية، العجز المالي الذي عرفته معظم البلديات هذا العجز مس أكثر من 1200 بلدية على المستوى الوطني وأكثر من 50 بلدية على مستوى ولاية سطيف.

لقد عرفت الفترة 1999- 2005 ارتفاعا ملحوظا في حجم الاستثمارات الموجهة للتنمية المحلية خاصة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي انطلق في بداية سنة 2000، الهدف من هذا البرنامج، تخفيض البطالة التي وصلت إلى حوالي 45% في بعض البلديات، معالجة الفقر الذي مس غالبية بلديات الولاية، وضع حد للنزوح الريفي نحو مقرات الدوائر أو عاصمة الولاية، القضاء على التهميش والفوارق الجهوية، حيث تم تسجيل حوالي 466 عملية من 1999 إلى 2005 باستثمارات قدرها 37,8 مليار دج 60% منها وجه نحو القاعدة الهيكلية والقاعدة الاقتصادية والاجتماعية، والجدول الموالي يبين توزيع الاستثمارات غير في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي حسب الدوائر للفترة 99-2005 بولاية سطيف.

جدول (13): توزيع الاستثمارات في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي ببعض دوائر ولاية سطيف (99-2005). (PSD: البرامج القطاعية، PCD: المخططات البلدية للتنمية) الوحدة: 1000 دج

الدائرة	عدد السكان 2005	PSD 1000دج	PCD 1000 دج	المجموع PSD+PCD	%
سطيف	279227	1.874.489	47500	1921989	45,49
عين أرنات	88382	186519	74500	261019	6,17
عين الكبيرة	57664	88773	40550	129323	3,06
بابور	34292	35540	25396	60936	1,44
بني ورتيلان	57788	67339	41000	108339	2,56
بوعنداس	51342	123422	43513	558535	13,21
بوقاعة	61668	37080	53850	90930	2,15
قانزات	8083	6923	24515	25438	0,60
العلمة	190934	282144	58000	340144	8,05

المصدر: جدول مرتب اعتمادا على المعطيات الإحصائية، مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية سابقا، ولاية سطيف.

من الجدول يتبين أن الاستثمارات الموجهة للتنمية المحلية تمركزت أكثر بعاصمة الولاية بحوالي 45,49%، أما الدوائر الأخرى وهي 14 دائرة من أصل عشرين استفادت بأقل من 5% من حجم الاستثمارات المحلية، وإذا ما أخذنا توزيع الاستثمارات في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي بالنسبة لعدد السكان نجد أن دائرة بوقاعة مثلا استفادت من 3800 دج تقريبا لكل ساكن، أما دائرة بابور فلم تستفد سوي من 1700 دج/ساكن، هذا يبين بأن الدوائر التي تعاني من البطالة و الفقر والنقص الكبير في الهياكل القاعدية لم تتلقى الاستثمارات اللازمة للخروج من العزلة والتهميش التي تعيشها. لقد جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو **2005- 2009** لأجل تكملة برامج التنمية المحلية وخلق إطار مناسب للحياة خاصة في المناطق الريفية والتي تضررت بفعل عدة عوامل، منها برامج الإصلاح الاقتصادي لفترة التسعينات والوضعية الأمنية حيث أفرزا العديد من المشكلات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي، مثل البطالة، الفقر، الهجرة الريفية والتأخر في إنجاز المرافق الضرورية والقاعدة الهيكلية، والجدول الموالي يبين توزيع المخططات البلدية للتنمية في الفترة الممتدة من 2005-2008.

جدول (14): توزيع المخططات البلدية للتنمية (PCD) حسب القطاعات (2005-2009). 1000 دج

القطاعات	2005	2006	2007	2008	2009	النمو%
الطرق البلدية	368866	1.001745	957093	436568	509832	38,21
تهيئة حضرية	59600	573311	1132749	384606	349753	486
تدعيم البلديات	16000	86800	36108	39865	10110	-36,8
الخدمات	215239	263444	179210	160300	15000	-27,9

المصدر: جدول مرتب حسب المعطيات الإحصائية (2005-2009)، مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية سابقا، سطيف.

نلاحظ أن جميع القطاعات عرفت نموا مميزا خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2009، حيث تصدرت هذا النمو كلا من التهيئة الحضرية، الطرقات والبرامج البلدية وهذا يدعم أكثر القاعدة الهيكلية لخلق محيط اقتصادي واجتماعي من شأنه أن يحفز الاستثمار المحلي ويحفز الجماعات المحلية على استغلال مواردها المحلية، أما البرامج القطاعية (PSD) فقد عرفت انخفاضا بمعدل 2,8% وهذا راجع إلى الانخفاض الذي عرفته البرامج القطاعية غير المركزة في بعض القطاعات مثل

النقل، التوزيع والاتصالات . إن المعطيات المتوفرة حول توزيع المشاريع الاستثمارية في ولاية سطيف، تشير إلى أن هذه المشاريع تتمركز أكثر في المناطق الحضرية القريبة من الخدمات والأسواق، بالإضافة إلى قربها من مصادر المواد الأولية والمناطق الصناعية ومناطق نشاط، والجدول الموالي يوضح توزيع المشاريع الاستثمارية حسب الدوائر وطبيعة الاستثمار لسنة 2008.

جدول (15): توزيع المشاريع الاستثمارية المعلنة حسب طبيعة الاستثمار ل ببعض الدوائر (2010).

الدوائر	الصحة	البناء وش. ع	صناعة	نقل	سياحة	خدمات	المجموع
1. سطيف	02	21	17	15	01	06	61
2. عين أرنات	0	06	08	11	0	0	25
3. عين الكبيرة	0	03	0	10	0	0	13
4. قانزات	0	01	0	0	0	0	01
5. موكلان	0	0	0	25	1	0	26
6. العلمة	1	6	7	18	1	4	37
7. حمام السخنة	0	01	01	0	0	0	02
8. بئر العرش	0	0	0	1	0	0	01
9. جميلة	0	01	0	05	0	0	06

المصدر: جدول مرتب وفقا لإحصائيات الولاية والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. سيطف.

إن توزيع المشاريع الاستثمارية على البلديات يبين أن هذه المشاريع تتمركز أكثرفي كل من بلدية سطيف، ، عين أرنات، بوقاعة والعلمة، إي أن 16 بلدية من أصل 60 بلدية استفادت من حوالي 220 مشروع من أصل 278 مشروع استثماري على مستوى الولاية أي ما يعادل 80% من مجموع المشاريع المبرمجة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وهذا لايسمح بقيام تنمية محلية متوازنة على مستوي الولاية. إن التأخر الذي عرفته التنمية الاقتصادية والاجتماعية لولايات الهضاب العليا أدى إلى الإعلان عن برنامج خاص لصالح هذه الولايات، حيث استفادت ولاية سطيف مثل باقي الولايات ببرنامج لصالح 13 بلدية لقد تم تخصيص غلاف مالي قدر بحوالي 350 مليون دج لإنجاز 166عملية، الهدف منها خلق 3136 منصب عمل دائم و17066 منصب عمل مؤقت، أما القاعدة الاقتصادية والاجتماعية فقد استفادت من 31 عملية بتكلفة قدرها 6,7 مليون دج أي ما يعادل 21,09% من مجمل الغلاف المالي للبرنامج [57]، لقد أولى برنامج دعم النمو 2014/2010 أهمية للتنمية المحلية بحيث استفادت ولاية سطيف من اعتمادات مالية مهمة تسمح بتحسين محيط الجماعات المحلية مثل النقل ، الأشغال العمومية والتنمية الريفية اعتمادات مالية موزعة على التوالي 1365 و 1460 و25734 ملين دج هذه الاستثمارات التي تعتبر إحدى الركائز الأساسية في تدعيم مناخ الأعمال للجماعات المحلية وجلب المستثمرين وتشجيعهم خاصة في تنمية قطاع المؤسسات ص و م بالولاية.

VI. واقع قطاع المؤسسات ص وم في ولاية سطيف ودوره في التنمية المحلية:

VI. 1 - دور المؤسسات الصغيرة في استغلال الموارد المحلية:

إن التنمية المحلية تعتمد بالدرجة الأولى على استغلال الموارد المحلية وتثمينها وجعلها في خدمة التنمية الاقتصادية. إن الجماعات المحلية في ولاية سطيف تتوفر على موارد هامة لم يتم استغلالها إلى يومنا هذا ، والجدول الموالي يوضح نسبة اعتماد الصناعات ص و م على الواردات من المواد الأولية.

جدول (16): نسبة اعتماد المؤسسات ص و م الصناعية على الواردات من مدخلات الإنتاج (2010)

طبيعة المواد	المستوردة	المحلية
الحليب ومشتقاته	%83.6	%16.4
الحبوب ومشتقاتها	%74	%26
المشروبات الغازية والعصائر	%80	%20

النسيج	%57	%43
الخشب ومشتقاته	%91	%9
الورق والمواد المكتبية	%98	%2

المصدر: جدول مرتب من طرف الباحث اعتمادا على المعطيات الإحصائية لـ:

Euro développement – PME, recueil des fichiers sous sectorielles, pp: 57, 94, 127,160

من الجدول، يتبين أن المؤسسات الصناعية ص و م تعمد وبشكل كبير في انتاجهاعلى المواد الأولية المستوردة وصلت إلى حد 90% ،على الرغم من أن الكثير من هذه المواد الأولية مثل الحليب و الخشب والحبوب يمكن توفيرها محليا .

VI. 2 - دور المؤسسات ص و م في تنويع النسيج الصناعي:

من خصائص المؤسسات ص و م قدرتها على الانتشار في مختلف المناطق وبالتالي تساهم بشكل فعال في تنمية الجماعات المحلية، والجدول الموالي يوضح توزيع قطاع الصناعات ص و م على جغرافية الولاية.

جدول (17): توزيع المؤسسات ص و م الصناعية جغرافيا على بعض القطاعات الأساسية في الولاية.

القطاع	شمال الولاية	وسط الولاية	جنوب الولاية
الحليب ومشتقاته	%52	%41	%7
الحبوب	%11	%29	%60
المشروبات والعصائر	%50	%34	%16
الخشب ومشتقاته	%43	%41	%16
الورق بأنواعه	%19	%16	%7

المصدر: بتصرف Euro développement ANDPME, op. cit., pp 57,94, 127,

يتضح من الجدول أن غالبية الصناعات الأساسية متواجدة في شمال ووسط الولاية، مما يولد فوارق كبيرة بين مختلف مناطق الولاية.

VI. 3 - دور المؤسسات ص و م في التشغيل:

لقد وصل عدد العاملين في قطاع المؤسسات ص و م سنة 2018 إلى حوالي 2601958 عامل ، هذا على المستوى الوطني أما على المستوى المحلي فإن تمركز المؤسسات ص و م في المناطق الحضرية الكبرى جعل فعاليتها من حيث خلق وظائف جديدة على مستوى الجماعات المحلية ضعيف جدا مقارنة بمعدلات البطالة التي تعرفها البلديات .

جدول (18):توزيع المؤسسات ص وم مع مناصب العمل حسب قطاعات النشاط إلى غاية 2017/6/30

القطاعات	مؤسسة ص وم	مناصب العمل
الصناعة	3400	8762
النقل	1764	2307
البناء والأشغال العمومية	5365	23708
التجارة	5011	10348
قطاعات أخرى	3494	18438
المجموع	19729	63563

المصدر: الحولية الإحصائية لسنة الصادرة عن مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية سطيف

من خلال الجدول نلاحظ أن قطاع التجارة يأتي في المرتبة الأولى ثم نجد قطاع الأشغال العمومية يأتي في المرتبة الثانية من خلال عدد المؤسسات أما القطاع الصناعي فلم يحظى باستثمارات معتبرة على الرغم من كونه الأكثر حيوية في التنمية المحلية.

أ- التشغيل في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: الجدول الموالي يوضح توزيع المشاريع الممولة ومناصب الشغل المحققة في ولاية سطيف في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (2013 – 2017).

جدول (19) : توزيع المشاريع الممولة ومناصب العمل المحققة في ولاية سطيف في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (2013 – 2017).

السنوات	المشاريع الممولة	مناصب الشغل المستحدثة
2013	1529	5637
2014	1428	5350
2015	859	3374
2017	404	1538
المجموع	4220	15899

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، مديرية سطيف

جدول (20) : توزيع المشاريع الممولة ومناصب العمل المحققة في بلديات ولاية سطيف في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (2013 – 2017).

عدد البلديات	عدد المؤسسات	%	مناصب الشغل المحققة	%
10 بلديات	2700	64	10335	65.8
50 بلدية	1520	36	5437.4	34.2
المجموع	4220	100	15899	100

المصدر: جدول مرتب اعتمادا على إحصائيات الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب، مديرية سطيف.

من الجدول يتبين أن 64% من المشاريع تتمركز في المدن الكبرى مثل العلمة، عين ولمان وسطيف، أما في باقي البلديات فلم تحقق هذه المشاريع سوى 34% من الوظائف على مدى 05 سنوات وتشير بعض الإحصائيات إلى أن عدد البطالين في 50 بلدية إلى غاية 2016/6/30 وصل إلى 18860 بطال،أي ما يعادل 56.42% من حجم البطالة، أما الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فلا تتعدى مساهمتها 4.3% من حجم العمالة الكلي على مستوى ولاية سطيف والمقدرة بحوالي 368629 منصب عمل [58] في مختلف القطاعات بما في ذلك العقود ما قبل التشغيل والعمل المؤقت.[59]

ب- التشغيل في إطار الصندوق الوطني لتأمين البطالة: لقد كانت مساهمة الصندوق الوطني للت أمين عن البطالة كالأتي:

جدول (21) : المؤسسات المنشأة عن طريق الصندوق الوطني للتأمين على البطالة 2013 - 2017

السنوات	المشاريع الممولة	مناصب الشغل المستحدثة
2013	350	756
2014	585	1474
2015	601	1552
2017	320	835
المجموع	1856	4617

المصدر: جدول مرتب اعتمادا على إحصائيات الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، مديرية سطيف.

نلاحظ من الرسم البياني أن عدد المشاريع الممولة في انخفاض مستمر بداية من 2013 إلى غاية 2017 بنسبة تقدر بـ :14.46% وكذلك عدد مناصب الشغل بنسبة تقدر بـ :14%.

ج- **التشغيل في إطار القرض المصغر:** يعتبر القرض المصغر من الأدوات الفعالة في محاربة الفقر والتهميش .

جدول (22) : المؤسسات المصغرة المنشأة عن طريق الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر 2017/2013

السنوات	المشاريع الممولة	مناصب الشغل المستحدثة
2013	2647	3657
2014	2444	3212
2015	2073	2272
2017	383	497
المجموع	7574	9638

المصدر: الحولية الإحصائية لولاية سطيف 2017

نلاحظ أن نشاط هذه الهيئة تراجع في السنوات الأخيرة بحيث لم يستحدث سوى 497 منصب عمل في 2017 وهذا راجع إلى تراجع تمويل الكثير من القطاعات بالإضافة إلى إدراج شروط جديدة للاستفادة منه.

د- التشغيل في إطار مشاريع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

جدول (23):المؤسسات المصغرة المنشأة عن طريق الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2017/2013 .

السنوات	عدد المؤسسات	مناصب الشغل	تكلفة الاستثمار مليون د.ج
2013	332	6009	30.764
2014	384	5440	29.775
2015	372	6079	37.220
2017	377	6928	43.266
المجمـوع	1465	24456	141.025

المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مديرية سطيف.

نلاحظ أن تطور المشاريع الاستثمارية كان ضعيفا حيث لم يتم انجاز سوى 45 مشروعا في 05 سنوات على الرغم من الامتيازات الممنوحة للمستثمرين.

VI. 4 - دور المؤسسات ص و م في توطين السكان:

إن استقرار السكان تحكمه العديد من العوامل أهمها توفر مناصب العمل والخدمات العمومية الضرورية وبالتالي فإن المؤسسات ص و م ذات أهمية كبيرة في توطين السكان واستقرارهم والتقليل من الهجرة نحو المناطق الحضرية الكبرى. إن عدم الاهتمام بالتنمية المحلية في العشرين سنة من القرن الماضي وسياسة التصنيع كانا السبب في هجرة ريفية كبيرة، مما صعب من إدارة المدن وتوفير الحاجيات الأساسية والخدمات العامة، ففي ولاية سطيف على سبيل المثال 65.18% من سكان الولاية يتواجدون في 08 دوائر من أصل 20 دائرة [60] ، كما بلغ عدد سكان المدن الحضرية حوالي 643595 نسمة مقابل 860830 نسمة في المناطق الريفية وشبه الحضرية مما زاد من الضغط على السلطات المحلية من حيث توفير المرافق العمومية، السكن، المياه وغيرها من الخدمات العامة، ويرجع ذلك إلى غياب نشاطات اقتصادية هامة على مستوى المجموعات المحلية خاصة المؤسسات ص و م وهذا في أكثر من 50 بلدية، والجدول الموالي يبين حركة الهجرة بولاية سطيف بين سنوات (1987- 1998-2008).

جدول (24) حركة الهجرة في ولاية سطيف (1987 – 1998-2009)

بلديات طاردة	بلديات متوازنة	بلديات جاذبة
35 بلدية	10 بلديات	15 بلدية
من أصل 60 بلدية	من أصل 60 بلدية	من أصل 60 بلدية

المصدر: CENEAP, journée d'études sur le développement des zones de montagne nord de la wilaya de Sétif, 19 Mai 2009.p7.

VI. 5 - دور المؤسسات ص و م في معالجة الفقر:

لقد عرفت الجماعات المحلية في مختلف مناطق الوطن ارتفاعا كبيرا للبطالة، وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة وارتفاع معدلات الفقر في فترة الإصلاحات الاقتصادية والتعديل الهيكلي ، واقتداء بتجارب الكثير من الدول في معالجة الفقر تم استحداث التمويل المصغر في الجزائر، الهدف منه تمويل مشروعات مصغرة موجهة لعديمي الدخل مثل العمل بالبيت، النشاطات الصغيرة الحجم والخدمات، وحسب إحصائيات وزارة المؤسسات ص و م بلغ حجم القروض غير المعوضة لصالح الفقراء منذ إنشاء هذا الجهاز حوالي 694.2 مليون دج ، استفاد منها 25550 بطال، حققت هذه المشاريع الصغيرة 38325 منصب عمل منهم 5203 نساء.

إن سياسة القرض المصغر مازالت بعيدة عن الهدف الذي وجدت من أجله وهو معالجة آثار فترة التسعينات على الجانب الاجتماعي وخاصة الفقر، فمن بين 68500 طلب مقدم 1.12% فقط من هذه الطلبات وجدت قبولا لدى البنوك وعددها 974 مشروع، بينما عدد المشاريع التي دخلت حيز الاستغلال إلى غاية 2016 لا يتعدى 7475 مشروع، [61] ، ومع التدعيم الذي قدم في السنوات الأخيرة ارتفع عدد المشاريع الممولة في إطار القرض المصغر إلى حوالي 42.971 مشروع مع نهاية 2016 ، كما يتوقع تحقيق حوالي 100.000 مشروع في سنة 2018 [62].

إن المشاريع المصغرة المنشأة في إطار القرض المصغر بقيت هي كذلك متمركزة في المناطق الحضرية، ففي ولاية سطيف مثلا بلغ عدد المشاريع الصغيرة إلى غاية 2017/6/30حوالي 2936 مشروع ، منها 58% تتمركز في ثمانية (08) دوائر من أصل 20 دائرة، أما المشاريع المصغرة وفقا لصيغة التمويل الثلاثي فلم يتعدى عددها 108 مشروع نظرا لصعوبة التمويل، فمن أصل 2234 ملف مودع لدى وكالات القرض المصغر لم يمول منها سوى 108 مشروع، أي ما يعادل 4.83%، هذا بالإضافة إلى أن سياسة القرض المصغر لم تحقق سوى 3155 منصب عمل على مستوى الولاية، و هذا يعتبر قليلا مقارنة بعدد المهمشين والفقراء.

VI. 6 - مساهمة المؤسسات ص و م في الرفع من ثروة الجماعات المحلية:

إن مؤشر ثروة الجماعات المحلية المتكون من مدا خيل البلديات من الضرائب والرسوم و أملاكها العقارية تتحكم فيه العديد من العوامل، من أهمها مستوى النشاط الاقتصادي، هذا النشاط الذي يتميز بالضعف في غالبية بلديات الوطن، ففي سنة 2016 سجلت 967 بلدية مؤشرا [63] ضعيفا ما يعادل 62.7% من عدد البلديات الكلي أي أقل من 500دج/ساكن/سنة و 2% فقط من البلديات مؤشر الغنى بها يتراوح بين (960-1500) دج/ساكن/سنة، والجدول الموالي يبين مؤشر الثروة لبلديات ولاية سطيف في سنة 2016.

جدول (25) مؤشر الثروة في بلديات ولاية سطيف (2016)

المؤشر	عدد البلديات	%	درجة المؤشر
أقل من 500دج	36	60%	ضعيف جدا
600 – 900دج	14	%23.34	ضعيف
1000 -1500دج	6	%10	متوسط
أكثر من 1500دج	4	%6.66	مقبول
المجموع	60	100	

المصدر: الحولية الإحصائية لولاية سطيف 2016

من الجدول يتبين أن 60% من البلديات مؤشر ثروتها ضعيف جدا أي أقل من 500 دج / ساكن/سنة، حيث وصل إلى أقل من 200 دج في معظم البلديات ، هذا المؤشر الذي يدل على فقر هذه البلديات نظرا لغياب كلي للاستثمار وللنشاط الاقتصادي. وتجدر الإشارة هنا إلى أن البلديات التي وصل مؤشر ثروتها إلى أكثر من 4000 دج/ساكن/سنة هي بلديات يقع في محيطها مركبات صناعية كبرى، تستفيد منها خزينة هذه البلديات من نسبة من الضرائب والرسوم وخاصة الرسم على القيمة المضافة، وبالتالي فان هذا المؤشر لا يعكس وجود نشاط اقتصادي متميز في هذه البلديات ، مثل بلدية أولاد عدوان التي بلغ مؤشر الثروة فيها 6554.8دج/ساكن/سنة نهاية 2016 مصدره الرسم على القيمة المضافة المحولة لها من مركب الاسمنت ومشتقاته.

VII: نتائج الدراسة:

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج نوجزها في الأتي:

1- مساهمة قطاع المؤسسات ص و م في التنمية الاقتصادية بالجزائر مازالت ضعيفة سواء من حيث استحداث مناصب العمل أو من حيث الصادرات واستغلال الموارد المحلية،

2- تمركز المؤسسات ص و م في حوالي 10 ولايات وهي ولايات الشمال مما جعل مساهمتها في التنمية المحلية ضعيفة.

3- تمركز المؤسسات ص و م بالمدن الكبرى (مقرات الولايات) والمدن المتوسطة وبالتالي مساهمتها في تنمية الجماعات المحلية لازالت ضعيفة،

4- يعاني قطاع المؤسسات ص و م من العديد من المشكلات جعلت مساهمته في التنمية المحلية ضعيفة، من بينها:

- مشكلة التمويل، حيث 60% من المشاريع لا تجد طريقها للتمويل بسبب الشروط والضمانات المطلوبة من طرف البنوك، والتي لا تتوفر لدى غالبية الشباب، بالإضافة إلى ضعف فعالية هيئات ضمان القروض،
- ضعف تأطير ومرافقة المشاريع الصغيرة، مما زاد من نسبة اختفاء هذه المشاريع في السنة الأولى من الانطلاق،
- ضعف فعالية الهيئات الداعمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،
- البيروقراطية وطول مدة دراسة الملفات المقدمة لمختلف الهيئات مما أدى بالكثير من الشباب البطال الإحجام عن القيام بأي نشاط خاص،
- حجم الاقتصاد غير الرسمي ومنافسته غير القانونية للمؤسسات التي تنشط في الإطار الرسمي أثر على القدرة التنافسية لهذه الأخيرة،
- غالبية البلديات لا تملك منطقة نشاط تمكنها من استقطاب استثمارات الخواص في قطاع المؤسسات ص و م وحتى التي تملك مثل هذه المناطق فهي غير مستغلة، حولها المستفيدون منها إلى نشاطات أخرى، كما تحولت بعض مناطق النشاط إلى مناطق سكنية،
- المحيط الاقتصادي للمجموعات المحلية لايوفر البيئة المناسبة التي تسمح بجذب الاستثمارات الصغيرة وخاصة قلة المرافق الضرورية والهياكل القاعدية.
- ضعف موارد البلديات المالية لا يسمح لها بتهيئة محيطها الاقتصادي وجعله مستقطبا للاستثمار،
- القوانين التي تسير الجماعات المحلية حاليا تجاوزها الزمن ولا تشجع المبادرات الهادفة إلى وضع برامج للتنمية المحلية تتماشى مع خصوصيات كل بلدية.

إن قيام تنمية محلية حقيقية يتطلب تحرير الجماعات المحلية من القرارات الفوقية وتطبيق مفهوم اللامركزية بشكل فعال وصحيح، وبهذا يتلاشى اعتماد البلديات على خزينة الدولة والتوجه نحو البحث على موارد ذاتية محلية مما يدعم استغلال هذه الموارد المتاحة محليا عن طريق تحسين المحيط الاقتصادي وتدعيم الاستثمار وخاصة الاستثمار في قطاع المؤسسات ص وم التي تعتبر المحرك الرئيسي للتنمية .

- الإحالات والمراجع:

[1] - Les petites et moyennes entreprises; Rapport de Synthèse, OCDE, 2005, p. 3. **www.oecd.org/dsti/sti/industry/smes/fr**

[2] - ستتم الإشارة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمؤسسات ص وم في كل أجزاء البحث.

[3] - **د. ماهر حسن المحروق:** المنشآت الصغيرة والمتوسطة، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، عمان، الأردن، 2006، ص 1، بحث متوفر على الموقع **www.aabfs.org**

[4] - د . عبد الحميد مصطفى – إدارة المشروعات الصغرى - العوامل العشرة لفشل المشروعات في الصناعات المختلفة ، دار الفجر للتوزيع 2002 ، ص 20 .

[5] **د.فتحي السيد عبده:** الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2005، ص 42.

[6] أنظر تعريف المؤسسات الصغيرة وم على موقع الاتحاد الأوروبي : https://europa.eu/european-union/index_fr

[7] - **د. أيمن علي عمر:** إدارة المشروعات الصغيرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 38.

[8] - Annual Report on European SMEs 2013/2014

على الموقع: https://ec.europa.eu/docsroom/documents/16341/attachments/2/translations/en/

[9] - **د. صفوت عبد السلام عوض الله:** اقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التصنيع والتنمية. دار النهضة العربية، 1993، ص 24.

[10] - ORGANISATION INTERNATIONALE DU TRAVAIL **www.ILO.org/Public/french/index.htm**

[11] - **د. فتحي السيد عبده:** مرجع سابق، ص 48.

[12] - **د. أيمن علي عمر: مرجع سابق ص** 40

[12-] **Gilles Lecointre :** Le grand livre de l'économie PME , Gualino 2015, pp 36-38

[14] - **محمد يونس عبده:** فعالية السياسات الاقتصادية في إنعاش الطاقة التصديرية، الحالة المصرية، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة الأزهر، 1998، ص 238.

[15] - **G. Lecointre:** op.cit pp. 85-88

[16] - **د. صفوت عبد السلام عوض الله:** مرجع سابق، ص 45.

[17] - **G. Lecointre:** Op. Cit., pp. 120-123.

[18] - Les petites et moyennes entreprises; Rapport de Synthèse, OCDE, 2000, p. 3. **www.oecd.org/dsti/sti/industry/smes/fr**

[19] - تداعيات الأزمة المالية العالمية على الدول متدنية الدخل، صندوق النقد الدولي 2009، ص 160. www.worldbank.org

[20] - **Pierre Noël Denieuil:** Introduction aux théories et quelques pratiques du développement local et territorial, B.I.T, GENERE, 2005, p. 5.

[21] - **Pierre Noël Denieuil,** op. cit., p. 6 .

[22] **- Paul Prévost:** Le développement local: Contexte et définition cahier de recherche IREC 01/2003, p. 17.

[23] - **Paul Prevoste:** op. cit., pp. 17-18.

[24] - **G. Tremplay, J. M. Fantan:** Le développement économique local, la théorie, les pratiques, les expériences, Télé université, Québec, Canada, 1997.

[25] - **Xavier Greffe:** Territoires en France, les enjeux économiques de la décentralisation, Economica , Paris, 1984,

[26] - **عبد المطلب عبد الحميد:** التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، الإسكندرية 2001، ص ص 12-13.

[27] - **د. مصطفى محمد شديد:** دور الصندوق الاجتماعي في التنمية المحلية، رسالة مقدمة للحصول على درجة العضوية في العلوم الإدارية، أكاديمية السادات، القاهرة، 2002، ص 1.

[28] - **د. إبراهيم عبد الرحمن رجب:** مفاهيم ونماذج تنمية المجتمع المحلي المعاصرة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة، 1998، ص 28.

[29] - **أ.د شعيب بونوة، س بوزيدي:** المقاولة والتنمية الاقتصادية، مداخلة في إطار الندوة الدولية حول المقاولة والإبداع في الدول النامية، المركز الجامعي خميس مليانة، 2004، ص 1.

[29] - **Yvon Gattaz:** La Moyenne entreprise : Championne de la croissance durable , Fayard paris 2002 ,pp 50-58

[31] - **M. Belattaf, N. Nedjadi:** L'impact de l'entreprenariat sur le développement territorial et régional, Cas d'Elkseur, Séminaire entreprenariat et innovation dans les PVD, C. U Khemis Meliana, 2004, p. 1.

[32] - **د. ع عجمية و أ. م الليثي:** التنمية الاقتصادية، مفهومها، نظرياتها، سياساتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص ص 92-93.

[33] - **محمد عبد الشفيع عيسى:** مفهوم ومضمون التنمية المحلية ودورها العام في التنمية الاجتماعية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 43-44، أوت – سبتمبر 2008، ص 163.

[34] - **د. محمد عبد الشفيع عيسى:** مرجع سابق، ص 167.

[35] - Rapport, Recueil des fiches sous sectorielles, ANDPME, Meda, Ed: 2007.

[36] - مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية، ولاية سطيف، إحصائيات 2008.

[37] - مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية، ولاية سطيف، إحصائيات 2008.

[38] - **د. عبد الرحمن يسري أحمد:** الصناعات الصغيرة في البلدان النامية، البنك الإسلامي للتنمية، سلسلة بحوث العلماء الزائرين، رقم 01، ص 10.

[39] - **بوزيان عثمان:** قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ملتقى متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي،جامعة الشلف، 17 و 18 أفريل 2006، ص 767 .

[40] - **د. عبد اللطيف بن أشنهو:** التنمية والتخطيط، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية 1978، ص 14.

[41] - **بوزيان عثمان:** مرجع سابق، ص 768 .

[42] - برنامج المخطط الخماسي الأول وأهدافه، مطبوعات حزب جبهة التحرير الوطني، 1980.

[43] - **CNES**, Rapport: Pour une politique de développement de la PME en Algérie, 2002, p. 10.

[44] - **CNES**, Rapport de la PME, Op. Cit., 2002, p. 18.

[45] - Code de l'investissement (1993).

[46] - **CNES**, Rapport de la PME en Algérie, 2002, Op. Cit., p. 201.

[47] - **M.S Musette, MA Ishi, N. Hamouda:** Marche du travail et emploi en Algérie, BIT, Alger, Octobre 2003, p. 27.

[48] - مخطط الإنعاش الاقتصادي الوزارة الأولى ص 4

[49] - مخطط الإنعاش الاقتصادي الوزارة الأولى ص 8

[50] - العمالة الإجمالية تضم العمال الدائمين والمؤقتين في كل القطاعات بما فيها الإدارة العمومية.

[51] - نشرية المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم 2018 ص 24

[52] - **أ. بريبش، أ. بلغرسة:** إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، 17، 18 أفريل 2006، ص 9.

[53] - للاطلاع على مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والامتيازات الممنوحة للمستثمرين، راجع موقع الوكالة: **www.andi.dz.org**

[54] - الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مرجع سابق

[55] - Actes des Assisses nationales de la PME, Ministère de la PME ART Janvier 2004, p. 284.

[56] - العمالة الإجمالية تضم العمال الدائمين والمؤقتين في كل القطاعات بما فيها الإدارة العمومية.

[57] - المعطيات من الوثائق الخاصة بتوزيع الاعتمادات المالية لبرنامج الهضاب العليا ،ولاية سطيف

[58] - مديرية التشغيل ولاية سطيف.

[59] - **PNUD**, Ministère de la solidarité nationale, carte de pauvreté en Algérie, Mai 2001, p. 36.

[60] - مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية، ولاية سطيف، إحصائيات 2008.

[61] - rapport CNES ,évolution des dispositifs d'emploi, 2002, pp 2- 4.

[62]- journal el watan, évaluation du dispositif de microcrédit, du 16/3/20 18 .

[63] - مؤشر الثروة يحسب على أساس مداخيل البلدية مقارنة بعدد السكان.